«كوبات حوليم» (صندوق المرضى)، كل التأمينات الاجتماعية تقريباً. هذا عدا المئات من المنشآت الصناعية الأخرى، وآلاف المشاغل الحرفية، اضافة الى التعاونيات الزراعية (كيبوتسات، وموشافات).

القطاع «التعاوني» يتألف، والحالة هذه، من مؤسسات رأسمالية تماماً، لا علاقة حتى للتعاون فيها. من جهة أخرى، هذا القطاع جعل الهستدروت بمثابة «رب عمل»، أي اعطاها صفة مناقضة تماماً للصفة النقابية.

عمال شركات الهستدروت لا يسمح لهم، شأنهم شأن العمال الآخرين في البلاد، بأن يشتركوا، لا في ادارة الانتاج، ولا في توزيع الارباح.

اعتبرت قيادة الهستدروت الأغلبية الساحقة من الاضرابات في البلاد غير قانونية. معنى ذلك الضغط على المضربين باشكال متعددة. فعمال شركات الهستدروت يتعرضون بذلك للتسريح، والعمال المضربون، بمجموعهم، يحرمون من مساعدة الصندوق المالي المخصص للاضراب. كذلك يسمح موقف الهستدروت للحكومة باتخاذ أشد الاجراءات القمعية، ويترك عمال الشركات الخاصة والشركات الحكومية دون دفاع أمام أرباب العمل.

في العام ١٩٦٩، اتهمت الهستدروت موظفي البريد وعمال الميناء الذين اضربوا بأنهم عملاء لمنظمة «فتح» الفلسطينية، وهددتهم بالفصل من النقابة. كذلك، استخدمت الحكومة الاسرائيلية ضد المضربين، مرات عديدة وبدعم من قيادة الهستدروت، قوانين التجنيد العسكري الاجباري لقادة الاحزاب، والمراسيم الاستثنائية المضادة للعمال، والصادرة في أيام الانتداب البريطاني، المسماة «قوانين الدفاع».

في الفترة ما بين ١٩٦٩ ـ ١٩٧١، وقع اكثر من ثلثي الاضرابات العمالية في شركات القطاع الحكومي، والهستدروت. الشركات الاخيرة، شروط العمل فيها هي، عموماً، أسوأ بكثير، والأجور أقل بكثير مما يقابلها في القطاع الخاص.

قيادة الهستدروت عرقلت، دوماً، وتعرقل، كفاح الطبقة العاملة في سبيل حقوقها. وهي في ظل الحكومات «العمالية»، وفي ظل «الليكود»، بقيت تعظ بالسلام الطبقي، وبالتعاون الطبقي، وتتذرع بـ «الخطر العربي» من أجل تجميد حركة العمال، والحيلولة دون قيامهم بالاعتراض على التدهور المستمر لأحوالهم المعاشية، بسبب توجيه الاقتصاد في منحى الانفاق الكبير على التسلح وعلى السياسة العدوانية والتوسعية.

من جهة أخرى، فان الاحتكارات التابعة للهستدروت وللدولة ليست لهما، إلا شكلياً تقريباً، لأن نسبة كبيرة من اسهمها بيعت للرأسمال الخاص الاجنبي، الاميركي بالدرجة الأولى، وكذلك البريطاني، والألماني الغربي، وغيره. قال ن. واينستوك في العام ١٩٦٩، مستنداً الى تحقيق قام باجرائه، ان ٩٣ بالمئة من الشركات الصناعية في اسرائيل يمتلكها القطاع الخاص. أيضاً، وحسب تقرير «بنك اسرائيل» في العام ١٩٦٦، ثمة خمس مجموعات مالية، كلها يشارك فيها الرأسمال الاجنبي بحصة كبيرة، ومنها مجموعة وولفسن أجنبية كلياً، وهذه المجموعات تسيطر على ثلاثة أرباع مجموع الانتاج. حتى في المعطيات الاحصائية الاسرائيلية الرسمية، كان القطاع الخاص يسيطر، في منتصف السبعينات وحتى نهايتها، على حوالى ٧٠ بالمئة من القوى العاملة في الصناعة، ويمتلك، تقريباً، ٩٦ بالمئة من كل الشركات الصناعية في البلاد، ويضع يده، بشكل كامل، على تجارتي المفرق والجملة.